

قانون "قيصر" غلافه للحماية المدنية باطنه سياسي عدائي شرس مطاط

تكمّن النقاط التي تمنح القانون قوة وجدية وتقلل من فرص التحايل عليه والتهرب منه، في انه سيكون محل متابعة وحرص من جميع المؤسسات الدولية والافراد العاملين في النطاق الدولي، كونه يمكن ان يدخلوا على الفور في نطاق الاستهداف في حال تعاملوا مع سوريا. الدكتور جو سروع أكد لـ"الامن العام" ان خطورة قانون "قيصر" في انه يشكل رادعا قاسيا لمنع اي نوع من التعامل الاقتصادي والمالي قد يفيد سوريا. في المقابل، اشار الدكتور حبيب فياض الى ان القانون يتحرك انطلاقا من خلفيات سياسية، ويهدف الى اجراء تحولات على مستوى المنطقة من خلال الاعتبارات الاقتصادية.

قانون "قيصر" اجراء عقابي واسع النطاق اعتمدته حكومة الولايات المتحدة الاميركية لمعاقبة سوريا، واي شخص اجنبي يتعامل معها. هذا يعني ان القانون على الرغم من كونه صادرا في الولايات المتحدة، فان اثره ستكون دولية. بموجب القانون يمكن ان يدخل اي شخص حتى لو كان اميركيا في نطاق العقوبات

سروع: قانون اقتصادي سياسي شديد العدائية

■ كيف تقرأ قانون "قيصر" وتأثيره السياسي والاقتصادي على سوريا والمنطقة؟
□ وضع القسم الاول من قانون قيصر الذي اقره الكونغرس الاميركي في نهاية العام 2019، موضع التنفيذ في 17 حزيران 2020. يختلف هذا القانون عن العقوبات التي اتخذت في شأن النظام العراقي او قانون محاسبة سوريا او حتى العقوبات على ايران. فقانون قيصر يهدف الى عزل النظام السوري عن العالم، وقد سمي من قبل واضعيه بقانون سوريا للحماية المدنية، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات العقابية والتدابير الاضافية المتصلة بالطوارئ الوطنية الاميركية المتعلقة بسوريا. اثره ستكون دولية في كل ما يتعلق بنشاطات البنك المركزي السوري، ومعاقبة اي شخص اجنبي حتى لو كان اميركيا يتعامل مع النظام ضمن اجراءات معينة، سواء كان هذا الشخص طبيعيا كالفرد او معنويا كالمؤسسات الحكومية. لم يتغاض القانون عن موضوع مساعدة الشعب السوري، بحيث يحرص على تسهيل وصول الخدمات المالية المطلوبة والمساعدات في الوقت المناسب الى المجتمعات المحتاجة في



الدكتور جو سروع.

سوريا. كما اجاز القانون للرئيس الاميركي ان يوقف العقوبات، كليا او جزئيا، اذا رأى ان المجال الجوي السوري لم يعد يستخدم لقصف السكان المدنيين. لم تعد المناطق المحاصرة معزولة عن المساعدات الدولية، وعلى الحكومة السورية القيام باطلاق جميع السجناء السياسيين، والسماح بالعودة الطوعية للسوريين الذين شردتهم النزاع، على ان ينتهي سريان هذا القانون بعد خمس سنوات من تاريخ وضعه.

عودة الصدقية ودور السياسيين

يجمع الكل على ان التطبيع السياسي، وبالتالي الانتعاش الاقتصادي، يمران بوفاق وطني للخروج من وضعنا المالي والاقتصادي المنهار. هذا الامر صحيح وحقيقي ولا تؤمنه وتضمنه سوى سلطة ديمقراطية واعية ومؤمنة بلبنان، وطنا سيدا حرا، لا يرتبط بأي جهة خارجية مهما كان نوع هذا الارتباط. هذا الامر لا يتحقق الا عبر قانون انتخاب سليم غير الموجود حاليا.

كذلك تتطلب تنقية الادارة وتحديثها اعادة التوازن الى الدولة، وليس الانقسام بين اطراف الذين يتبعون سياسة الكيدية.

التصحيات المفروضة على المؤسسات والاجهزة العامة ستكون لها فعلا كلفة اجتماعية، لكنها ستكون فعالة شرط عدم استغلالها، على ان يكون الاجماع وراء القرارات التي تتخذها.

فمحاربة الفساد والاهمال والتراخي داخل الادارة لا ينبغي ان تعوقها الخلافات السياسية، علما ان ديمقراطية السياسيين تمنع المعالجات المطلوبة لازالة العوائق القائمة على طريق الانطلاقة الاقتصادية.

لقد اعتاد السياسيون في كل المراحل على الحلول محل الادارة، وغالبا محل القضاء او سلطات الرقابة، لتسوية القضايا المتعلقة بالقطاع العام. في كثير من الاحيان، فرضت تسويات غير منطقية لمحاولة الخروج من بعض المأزق السياسية التي يرتكبها هؤلاء السياسيون، وهي تنفذ اليوم على حساب اصول التنظيم الاداري.

هذا التداخل عرض الوضع المالي للدولة للشلل التام، وبالتالي لبنان الذي يعيش فيه حاليا نحو مليون ونصف مليون نسمة تحت خط الفقر، بعدما انخفضت قيمة الليرة بشكل مخيف من جراء السياسة الانفاقية غير الهادفة للدولة وهدر مليارات الدولارات. لقد ادى هذا الامر الى وقوع لبنان تحت براثن الدين من دون ان تكون لديه قدرة انتاجية، صناعية وزراعية وسياحية، تمكنه من صد اي انهيار.

لاخفاء هذا العجز تم اللجوء الى رفع الفوائد على الليرة، واستغل المنتفعون هذه السياسة الضيقة التي كلفت لبنان حياته على ما يقال.

سياسة دفن الرؤوس في الرمال منعت تصحيح حسابات المؤسسات العامة الواقعة كلها في عجز خانق، اذ ان السياسيين لا يكتفون بتقاسم السلطة السياسية والحصص، بل يتقاسمون الادارة العامة ايضا عبر انصارهم ومستشاريهم في معزل عن مؤهلاتهم. وقد الحققت هذه الممارسات اضرارا جسيمة بالمالية العامة

وبصدقية البلاد، في حين لا يبدو في الافق انه يمكن منعها او تفاديها، مما سيبقي على العجز والهدر.

عودة الصدقية الى البلاد على الصعيد الداخلي والخارجي، وفق تقارير مؤسسات دولية، لا يلزمها اصلاح سياسي فحسب بل خروج السياسيين الحاليين من ملعب الدولة ليحل محلهم سياسيون يتمتعون بمؤهلات شخصية وعقلية وثقافية وعلمية الى جانب عناصر ديبلوماسية باتت مطلوبة. هذا الامر لا يتوافر الا ضمن فئة صقلتها الايام والتجارب وتمثل اليوم في عناصر الهيئات الاقتصادية التي تضم رجال اعمال ومال وصناعيين واصحاب اختصاص مشهورين حققوا نجاحات مهمة، وما اكثرهم. فهم يسعون الى حماية لبنان من كل الصعوبات، ويواجهون بما لديهم من قدرات تدهور سمعة البلاد في الخارج، ويسعون الى ابعاد الشكوك عن كل الحلول التي تطرح لابعاد الاحباط عن المواطنين وانهاء النزاع المتفاقم بين السياسيين. فهل يتحقق ذلك؟

■ لماذا قانون "قيصر" اليوم، وهل من معطيات معينة املت صدوره؟

□ يأتي بعد تسع سنوات من الحرب السورية. ظاهره الحماية المدنية للشعب السوري وباطنه اقتصادي سياسي شديد العدائية والشراسة، من خلال مواد عامة مطاطة قابلة للتأويل والتقدير النهائي لرئيس الجمهورية الاميركي. فالعقوبات الاقتصادية التي حددها القانون تزيد من صعوبة الازدواج الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعوّق اداء القطاعات الاقتصادية المنتجة. اما في شقه السياسي، فالقانون سيطاول صراحة كل الذين يعرفون الحل السياسي السلمي للصراع، بحسب ما نص عليه قرار مجلس الامن رقم 2254، ويوافق على حل سياسي للصراع.

■ كيف سيتعامل لبنان مع "قيصر" وما هو خطره عليه تحديدا؟

□ خطر قانون "قيصر" على لبنان يكمن في توقيتته، اذ انه يأتي في ظل ظروف حرجة ودقيقة ومصيرية يمر فيها لبنان. خطورته تكمن في كونه رادعا قاسيا لمنع اي نوع من التعامل الاقتصادي والمالي قد يفيد سوريا، بشكل مباشر وغير مباشر. ان سوريا هي بوابة لبنان الوحيدة الى المنطقة العربية، علما ان الاعتماد على المطار والموانئ لن يكون كافيا لتعويض التجارة التي تمر من خلال سوريا. لكن من الممكن تأويل ما شمله القانون عن خطر التجارة، من والى سوريا، ليشمل الترانزيت. بعبارة اوضح، المسألة في هذا المجال شديدة الخطورة. كذلك سيطاول القانون بعض الشخصيات المقربة من النظام السوري في المصارف اللبنانية. كذلك مسألة مساهمة عدد من المصارف اللبنانية في رأسمال شركات مصرفية سورية تحمل ذات العلامة التجارية لهذه المصارف. وسيتعرض لبنان كذلك لمفاعيل القانون، اذا استمر في الاعتماد على سوريا لتزويده بالكهرباء او اذا واصل شراء الكهرباء منها. كذلك من الممكن ان يواجه لبنان العقوبات التي يفرضها القانون من جراء الروابط

اقتصاد

◀ مع سوريا بموجب المعاهدات المبرمة بين لبنان وسوريا، وكذلك نتيجة اي تعاون قائم او ممكن بين الجيش اللبناني والقوى الامنية مع مثيلاتها في الجانب السوري. يفرض ايضا ضبط عمليات التهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية.

■ متى سيشعر لبنان بثقل هذه العقوبات؟
□ المرحلة الثابتة للقانون قد تبدأ بين شهري تموز وآب المقبلين. هذه الفترة معدة لفرض عقوبات على كل من لا يتعاون مع القانون، عسكريا وماليا واستثماريا، ومن الممكن ان تتناول هذه العقوبات بعض الشخصيات والاحزاب اللبنانية. تتزامن هذه المرحلة مع تكثيف العقوبات على حزب الله، وبحسب هذه المصادر لن تعتمد الادارة الاميركية على الاقل في المرحلة الاولى الى فرض عقوبات على شخصيات رسمية لبنانية من الصف الاول او حتى القريبين منها، لكنها قد تشمل سياسيين من الصف الثاني. في السياق ذاته، كشف بعض الجمهوريين المحافظين عن ان لبنان يجب

خطر العقوبات على لبنان قد يفوق المفروضة على حزب الله

ان يعبر اهتماما جديا الى تقرير صدر في 10 حزيران عن لجنة دراسات من الجمهوريين في الكونغرس الاميركي، يتضمن توصيات بخصوص امور عدة تتعلق بالسياسة الخارجية الاميركية وترتكز على القيام بحملة بالغة القوة ضد ايران. التقرير يشمل لبنان في حملته على ايران، وما يستدعيه هذا من عقوبات عليه، لكن مصير توصيات الجمهوريين المحافظين غير واضح الى الان في السنة التي ستتم فيها انتخابات رئاسة الولايات المتحدة. لذلك سيكون هناك صعوبات جديّة في تحويل الافكار الى اجراءات وتدابير حقيقية.

فياض: يهدف الى تحولات على مستوى المنطقة

■ لقانون "قيصر" انعكاسات مهمة على المستويين الاقتصادي والسياسي، كيف سيتأثر بها لبنان؟
□ قانون "قيصر" يتحرك من خلفيات سياسية، ويهدف الى اجراء تحولات على مستوى المنطقة من خلال الاعتبارات الاقتصادية. فهو يؤثر بشكل كبير على لبنان ليس بحكم ان لبنان هو جزء من مضمون هذا القانون، بل لأن لبنان مرتبط بسوريا باعتبارها الرئة الوحيدة التي يتنفس منها. من خلال قانون "قيصر" من الممكن ان يتعرض الى مزيد من الاختناق على المستوى الاقتصادي. فالولايات المتحدة الاميركية لديها مجموعة من الاجراءات تحت مسميات

■ لماذا لبنان تحديدا هذه المرة؟
□ للمرة الاولى يحشر لبنان في خضم الصراع الاميركي - السوري - الايراني. خطر العقوبات التي قد تفرض عليه مباشرة، قد تفوق تلك المفروضة على حزب الله. ان مجمل ما يعانيه لبنان في هذا الوقت على كل الصعد امر غير مسبوق، وقد تعدى خطوط امنه الاقتصادي وامانه الاجتماعي باشواط. تغذي هذا الامر ارتدادات سلبية للصراعات الاقليمية، بما فيها صفقة القرن، واصرار اسرائيل على ضم المستوطنات وغور الاردن كمرحلة اولى، بدءا من 1 تموز المقبل. محاولات التفلت من عقوبات قانون "قيصر" قد تكون خارجة عن سيطرة لبنان، منها مثلا التجديد لليونييفيل بعد رسم الحدود مع اسرائيل، امكان القيود على الحركة المالية والتحويلات المصرفية منه واليه، تشديد الضغوط من قيصر ومن الدول المانحة على صندوق النقد لربط اي مساعدات مستقبلية بمطالب سياسية. بالاضافة الى تهديد مرحلة الاستقرار في البلد على مختلف المستويات.

الليرة وارتفاعا في سعر الدولار، لأن عملية تسعير الليرة مرتبطة بشكل اساسي بدورة اقتصادية ستأثر بالتأكد بما سيحصل في سوريا.

■ تحدثت عن التصدير البري، اي الترانزيت الى الدول العربية، والتي تتقاضى سوريا رسوما على الشاحنات التي تعبر اراضيها. هناك التصدير الاخر وهو التهريب الى الداخل السوري، كيف تنظر الى هذا الواقع وثمره دعوة الى اغلاق المعابر من خلال "قيصر"؟

□ على الدولة ان تبذل كل جهودها لوقف التهريب بين لبنان وسوريا لما لذلك من اثار

سلبية مباشرة على الاقتصاد اللبناني. لكني اعتقد ان عقوبات "قيصر" ستشمل موضوع الترانزيت الى الدول العربية، خصوصا وان هدف القانون هو منع اي مردود مالي يعود الى الجانب السوري. هذا الامر من شأنه ان يعرض صاحبه الى عقوبات من الولايات المتحدة.

■ كيف تقرأ بشكل اوسع عملية اعاقه عودة اللاجئين السوريين، علما ان ثمة توجهها بمنع المساعدات من الدول المعنية بموجب قانون "قيصر"؟

□ قبله كانت هناك مشكلة حادة في وجود النازحين السوريين في لبنان، لكن الامر سيزداد حدة بعد هذا القانون. المشكلة تحديدا لها بعدان: البعد الاول ان بعض الاطراف في لبنان لا تساعد على اعادة النازحين لاسباب كثيرة. والبعد الثاني ان بعض الاطراف الدولية الفاعلة ايضا تدفع نحو ابقاء النازحين السوريين في لبنان لاسباب سياسية متعلقة بالوضع السوري الداخلي. اعتقد انه اذا كان ثمة امكانات قبل قانون "قيصر" لمعالجة مسألة اللاجئين، فهذه الامكانات بعد القانون باتت اكثر صعوبة. يبدو ان المجتمع الدولي والاتحاد الاوروبي والكثير من الاطراف الدولية تسير مع الولايات المتحدة في حالة من التناغم او الرضوخ، لتشديد الحصار على سوريا وهذا يعني ابقاء ورقة النازحين السوريين بيدها للضغط على الحكومة اللبنانية، ومن اجل استخدام هذه الورقة كدليل على نزع الشرعية عن النظام السوري. مع الاشارة الى ان الجهود التي قام بها لبنان، وتحديدا الامن العام اللبناني، من اجل اعادة جزء من النازحين السوريين الى سوريا، اثبتت ان ثمة امكانات للذهاب بعيدا في هذا الاتجاه حتى النهاية، من دون وجود مشاكل كتلك التي يتحدث عنها الذين يعادون النظام في سوريا.

■ تحدثت عن ان قانون "قيصر" سيساهم في زيادة الاسعار وغلاء المعيشة للضغط



الدكتور حبيب فياض.

بتقديري الى تخفيف حدة الاستهلاك المحلي بنسبة 50%.

لبنان سيتعرض الى مزيد من الاختناقات الاقتصادية

■ المفاوضات التي يجريها لبنان مع صندوق النقد الدولي والتي يمكن ان يشرف في نهايتها على عملية اصلاح الاقتصادي في لبنان، الا يمكن ان تتأثر بقانون "قيصر"؟

□ لم اكن ارى قبل قانون "قيصر" امكان الوصول الى تفاهات محددة مع صندوق النقد. اتصور ان الامور بعد القانون ستزداد تعقيدا، خصوصا وان هناك توجهها لدى الدولة برفع الدعم عن المحروقات والطحين والقمح وغيرها، لذلك فان صندوق النقد لن يعطي مساعدات للبنان الا اذا كان هناك اجراءات اصلاحية على الدولة ان تلتزمها. ان عددا من هذه الاجراءات ليس شعبيا، علما ان الضغط عبر الشارع لم يعد متاحا لأن هذا الامر قد يعرض لبنان للانفجار. هذا فضلا عن الاعتبارات السياسية وامور اخرى مرتبطة بالاصلاح السياسي. لذا الخيارات متاحة للبحث عن بديل للصندوق.

ع. ش

على لبنان، فهل يعني ذلك عدم وجود حل لمشاكله الداخلية؟

□ صحيح ان منشآت الازمة الاقتصادية الحالية في لبنان اسبابها داخلية، لكني اظن ان دور الخارج هو منع الحل. الحل يحتاج الى تضافر جهود داخلية، بالاضافة الى الانفتاح على الخارج، سواء على الشرق او الغرب. لبنان اليوم لم يعد في مكانه استيراد البضائع التي يستوردها من الخارج كما كان يفعل سابقا. لذا اصبح امامه خياران: اما ان يكون لدينا منتجات داخلية وتحقق هذا الامر يحتاج الى وقت، واما الانفتاح على الجوار وتحديدا سوريا، وترتيب العلاقات بينهما من اجل تسهيل التبادل بين البلدين، الامر الذي سيؤدي